

الساحل يقاوم

تاريخ من الاستغلال والنضال من أجل التحرر

إن الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل هي نتيجة مباشرة لتشابك معقد بين كل من الأنظمة الاقتصادية النيوليبرالية، النيوقطبية، النزاعات المسلحة، وتغير المناخ. فبالرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، إلا أن سكانها لا يزالون يعانون من الفقر المدقع، والجوع، والعنف، بسبب الاستغلال الاقتصادي الممنهج من قبل القوى الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات.

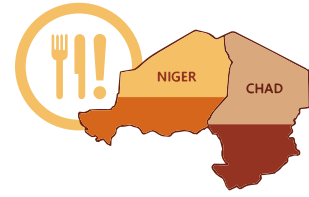
تعاني شعوب في ربوع الساحل من:



معدلات بطالة مرتفعة في صفوف الشباب، كما تُصنف ضمن البلدان ذات أدنى ناتج محلي إجمالي للفرد في العالم.



تفاقم انعدام الأمن الغذائي إذ تتراوح نسبته بين 30 و40% في بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو



يعاني نحو 40% من سكان النيجر وتشاد من سوء حاد في التغذية

ينضاف إلى ذلك تضاعف ظواهر تغيّر المناخ مثل التصحر، الجفاف، والفيضانات مما يتسبب في تدهور الإنتاجية الزراعية، الأمر الذي يدفع ملايين السكان للاعتماد على واردات غذائية هشة تتأثر بتقلبات السوق العالمية.

أدت النزاعات العنيفة، المتمثلة في الجماعات الجهادية، والتمردات الداخلية، والتدخلات العسكرية الأجنبية، إلى نزوح الملايين من منازلهم، في وقت تواصل فيه أكثر من 20 جماعة مسلحة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، ارتكاب المجازر بحق المدنيين، ففي بوركينا فاسو وحدها، قُتل نحو 1000 مدني عام 2020، فيما بلغ عدد النازحين داخلياً 3.5 ملايين عام 2021، ما يعادل أربعة أضعاف ما كان عليه الوضع في العام السابق. أما في مالي، فهناك نحو 3 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، بينما تستقبل دول الجوار مثل النيجر، وموريتانيا، والسنغال أعداداً متزايدة من اللاجئين الفارين من مناطق النزاع.



حالات القتل خارج نطاق القانون وحالات الاختفاء القسري شهدت انتشاراً واسعاً في المنطقة، ففي مالي وحدها، تم تسجيل أكثر من 300 عملية إعدام ميداني في عام 2020.



تعاني نحو مليوني امرأة وطفل في المنطقة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.



تعرق القيود الأمنية والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان عمل المنظمات الإنسانية (تم اغتيال عشرة في عام 2020 فقط) مما يعيق إيصال المساعدات الحيوية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

إن مواجهة هذه الأزمة يتطلب تفكيك البنى الاقتصادية الاستغلالية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين الأوضاع الأمنية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها. فقط من خلال هذه الخطوات يمكن لمنطقة الساحل أن تبدأ في كسر دائرة التبعية والمعاناة التي تطوقها منذ عقود.



مؤتمر برلين 1884

التقسيم الاستعماري لإفريقيا

لفهم كيف وصلت بلدان الساحل إلى وضعها الحالي، لا بد من العودة إلى البدايات، وتحديدًا إلى مؤتمر برلين عام 1884. هذا المؤتمر الذي لعبت فيه بلجيكا دورًا محوريًا في تمكين الدول الأوروبية من بسط استعمارها على القارة الإفريقية، حيث دفعت سياسات الملك ليوبولد الثاني في الكونغو الدول الأوروبية إلى اتخاذ مواقف حاسمة وسريعة بشأن طموحاتها في القارة، فسارعت إلى اقتسام الغنائم.

لم تكن فرنسا الوحيدة التي أطلقت شرارة "التهافت على أفريقيا"، مدفوعة برغبتها في التوسع الاستعماري بعد هزيمتها في الحرب الفرنسية-البروسية عام 1870: بل كان لبريطانيا دور محوري في تغيير موازين القوى حين استعمرت مصر - أو ما سمّتها "الحماية الدولية على مصر" - مما شجّع باقي الدول الأوروبية على التدخل في الشؤون الإفريقية. حتى أوتو فون بسمارك، الذي كان يعارض الاستعمار في السابق، غير موقفه وأعلن الحماية الألمانية على توغو والكاميرون.

عُقد مؤتمر برلين عام 1884 بهدف تسوية الخلافات بين القوى الاستعمارية، والتي زعمت أن هدف الاجتماع إنساني: تنمية أفريقيا، نشر المدنية، مكافحة العبودية، وضمان حرية الملاحة في الأنهار الإفريقية.

لكن في الواقع، اجتمعت هذه القوى لوضع مبادئ مشتركة لتنظيم النهب الاستعماري وتفادي الصراع فيما بينها.

وهكذا، فإن الكشف عن طموحات الملك ليوبولد في الكونغو كان بمثابة الشرارة التي أشعلت التوسع الاستعماري الأوروبي في أفريقيا. رغم أن المؤتمر سعى لوضع قواعد قانونية تنظم العلاقات بين القوى الاستعمارية، إلا أنه في التطبيق العملي لم يساهم سوى في تسريع وتيرة الاستعمار، وهو ما يُعرف بالتعبير الشائع: "التهافت" الاستعماري على أفريقيا.

سارعت فرنسا إلى السيطرة على ساحل العاج، واستولت بريطانيا على نيجيريا وبوتسوانا وفرضت هيمنتها على جنوب القارة من خلال جهود سيسيل رودس، الذي أسس شركة جنوب أفريقيا البريطانية عام 1889 لاستغلال مناجم الذهب في المنطقة.

دور الإمبريالية والاستعمار الجديد في منطقة الساحل

لطالما شكّلت منطقة الساحل، على مدى قرون، ملتقى لطموحات القوى الغربية، وهي منطقة زرعت فيها الإمبريالية جذورها الوحشية الأولى، ولا يزال الاستعمار الجديد يشكّل مصير شعوبها حتى بعد إنزال الأعلام الاستعمارية التقليدية.

فمن التقسيم العنيف لأفريقيا في مؤتمر برلين إلى القواعد العسكرية المنتشرة اليوم، لم تتعامل القوى الأجنبية مع الساحل كمجموعة من الأمم ذات السيادة، بل كخليفة استراتيجية يجب غزوها، إدارتها، واستغلالها.

قد أعاد الاستعمار الفرنسي والأوروبي رسم خرائط المنطقة دون أدنى اعتبار للشعوب المقيمة فيها. فمثل مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، وموريتانيا، تم تقسيمها إلى كيانات مصطنعة، مما مزق طرق التجارة التاريخية وفتت مجتمعات قائمة منذ قرون.

جلبت حركات الاستقلال في الستينيات موجة من الأمل، لكن السيادة الشكلية حجبت استمرار الهيمنة، حيث رسّخت القوى الغربية نفوذها من خلال التدخل السياسي وخلق التبعية الاقتصادية المصطنعة.

فرض الحكم الاستعماري العمل القسري، وضرائب منهكة، ونظامًا اقتصاديًا وحشيًا صُمم لنهب الثروات لصالح العواصم الأوروبية، تاركًا وراءه إرثًا من المؤسسات المدمرة والمستقبل المسروق.

حلّ عهد الاستعمار العلني محلّه شكل أكثر انغماسًا من الطغيان، تمثل في التدخلات العسكرية والهيمنة الاقتصادية، وازداد ذلك بفعل ضغوط المؤسسات المالية الدولية.

جاءت "العمليات الأمنية" لحماية المصالح الاقتصادية الغربية، وعلى رأسها مناجم اليورانيوم في النيجر التي تُعدّ أساسية لتأمين احتياجات فرنسا من الطاقة.

تم القضاء المنهجي على القادة الذين تجرأوا على تحدي النظام النيوليبرالي، مثل توماس سانكارا، من خلال انقلابات واعتيالات مدعومة من الخارج.

لا يزال الفرنك الفرنسي CFA، وهو من بقايا الحقبة الاستعمارية، يقيد اقتصادات الساحل ويربطها بباريس، مما يجعله أداة للسيطرة الاقتصادية.

أما "برامج التكيف الهيكلي" التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد قضت على الخدمات العامة، وفرضت خصخصة واسعة، وأطلقت موجات من البطالة.

أنشأت الولايات المتحدة، من خلال القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، قواعد للطائرات المسيّرة، مما عمّق عسكريًا منطقة الساحل.

تحت ذريعة "الحرب ضد الإرهاب"، أطلقت فرنسا عملية سيرفال (2013) وبرخان (2014)، ونشرت آلاف الجنود في أنحاء المنطقة.

لم تُقدّم هذه العمليات الإمبريالية أي حلول حقيقية للفقر، والتهميش، والانهايار الاجتماعي.

على الرغم من الثروات الهائلة التي تزخر بها منطقة الساحل من ذهب ويورانيوم ونفط، استمر تدفق الأرباح نحو الخارج، حيث أغنت الشركات الأجنبية فيما تُركت المجتمعات المحلية تتخبط تحت وطأة الفقر والتدهور البيئي.

سياسيًا، ظلّت قبضة الاستعمار الجديد محكمة، فقد كوفئت الحكومات التي خدمت المصالح الاستراتيجية الغربية بالمساعدات والدعم الدبلوماسي، حتى في ظل فشلها في تلبية أبسط احتياجات شعوبها، وغالبًا ما كانت الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير تُقابل بالقمع والعقوبات والعزلة. عندما اندلعت الانتفاضات الجماهيرية والانقلابات العسكرية في مالي عام 2021، وبوركينا فاسو عام 2022، والنيجر عام 2023، جاءت ردود الفعل الغربية سريعة ومتوقعة: إدانة، وعقوبات اقتصادية، ومحاولات متجددة لإعادة الأنظمة التابعة بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للغضب الشعبي والشعور بالاغتراب.

مع ذلك، يبدو أن فصلاً جديداً قد بدأ في التكوّن. إن طرد القوات الفرنسية وتشكيل تحالف دول الساحل يعكسان تحولاً عميقاً في الوعي الجماعي، ورفضاً صريحاً للبقاء في أسر أنماط التبعية والخضوع القديمة.

شهدت ربوع الساحل نهوض جيل جديد من القادة والنشطاء، مصممون على استعادة السيادة، وبناء وحدة إقليمية حقيقية، ووضع حد لحصار استمر لقرون على مستقبلهم. النضال لم ينتهِ بعد، لكن لأول مرة منذ عقود، قد يشهد ميزان القوى تحولاً - ولو طفيفاً - لصالح الشعوب.



Image: Peoples Dispatch



النضال الثوري في الساحل: تاريخ كُتب بالتحدي والمقاومة

الساحل ليس مجرد منطقة جغرافية، بل هو رمز للنضال المستمر من أجل الحرية والسيادة. فعلى مدى قرون، قاومت شعوب الساحل كل أشكال الهيمنة، من الاستعمار الإمبريالي إلى النيوليبرالية، عبر الانتفاضات، والكفاح المسلح، والتعبئة السياسية.

من مملكة التكرور ومقاومة ساموري توري ضد الفرنسيين في القرن التاسع عشر، إلى تصاعد حركات التحرر الوطني في القرن العشرين بقيادة شخصيات بارزة مثل موديبو كيتا، ظلّت هذه المنطقة مسرحاً دائماً للمقاومة ضد الاستغلال الخارجي والقمع الداخلي.

ربما تُعدّ شخصية توماس سانكارا من بوركينا فاسو من أكثر الشخصيات الثورية رمزية في الساحل، فقد أطاح عام 1983 بالحكومة الفاسدة، وأسس نظامًا حكمه بفكرة "الديمقراطية الثورية"، كما تضمّنت سياساته إصلاحات زراعية، وتأميم الصناعات الأساسية، ومقاربة جذرية لحقوق النساء، والدعوة إلى وحدة الشعوب الأفريقية، مما جعله بطلاً للمقهورين، ليس فقط في بوركينا فاسو، بل في عموم القارة الأفريقية.

اغتيال سانكارا أثناء الإطاحة بحكومته في عام 1987، مما شكّل نهاية مأساوية لأحد أكثر المشاريع الثورية طموحا في أفريقيا. ومع ذلك، فإن إرثه ما زال حيًا، يُلهم أجيالا كاملة للنضال من أجل العدالة والمساواة.

"قد يُغتال الثوريون كأفراد، لكن لا يمكن اغتيال أفكارهم".

- توماس سانكارا

المقاومة ضد الاستعمار الجديد: ماذا يعني "تحالف دول الساحل" لشعوب المنطقة

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، واجهت منطقة الساحل تحديات جديدة، لكن روح الثورة لم تمت. لقد استمر الاستعمار الجديد - في شكل تدخلات عسكرية أجنبية، استغلال اقتصادي وفرض سياسات اقتصادية يقودها الغرب - كما حاولت القوى الغربية، ممثلة بفرنسا و المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، من خلال تهديد سيادة المنطقة عبر العقوبات الاقتصادية والتهديد بالتدخل العسكري، إحكام الخناق على الحكومات الجديدة في الساحل. غير أن بلدانا مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو شهدت عودة قوية للحركات الشعبية الراضة للوجود العسكري الفرنسي وللهيمنة الاقتصادية الأجنبية.

شهد تمرد الطوارق في مالي عام 2012 إعلان مقاتلين مهمّشين من الطوارق استقلال منطقة أزواد، متحدّين الحكومة المركزية التي كان يُنظر إليها كأداة في يد المصالح الأجنبية.

في ظل تدهور الأوضاع الأمنية، وانتشار الإرهاب، ونهب الموارد، وسوء الأحوال الاقتصادية، قامت مالي والنيجر وبوركينا فاسو بإسقاط أنظمتها السابقة، وشكّلت ما يُعرف بـ"تحالف دول الساحل" (AES).



يتمثل الهدف الرئيسي المُعلن لتحالف دول الساحل في استعادة السيادة الوطنية. يعني ذلك بالنسبة لمالي والنيجر وبوركينا فاسو، استرجاع السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية والحدود، وإلغاء نفوذ القوى الأجنبية على قراراتها السياسية. مع بروز هذا التحالف، تشكّل جدار صدّ جماعي أمام التهديدات المشتركة.

بدأت مناقشات حول إمكانية اعتماد جواز سفر وعملة موحدتين داخل دول التحالف، مما يعزز هذا التكتل الإقليمي القائم على إعطاء الأولوية لمطالب الشعوب وبناء اقتصاد وطني يكون فيه المواطن هو المستفيد الأول من ثروات بلده.

قامت مالي وبوركينا فاسو بتأميم شركات تعدين كانت مملوكة لأجانب، مما أعاد ملايين الدولارات من العائدات إلى خزائن الدولة، كما حققت النيجر الشيء ذاته في عدد من منشآت استخراج اليورانيوم التابعة لها. تشهد البلدان الثلاثة نموًا اقتصاديًا، حيث تُعد النيجر أسرع الاقتصادات نموًا في أفريقيا، وثالث أسرع اقتصاد نموًا في العالم.

أشعلت هذه الموجة من الوعي في منطقة الساحل حركة شعبية ضد التدخل العسكري الأجنبي. هذا الزخم الهائل من المشاعر المناهضة للإمبريالية أدّى إلى ما تُطلق عليه القوى المحلية "انتفاضات وطنية"، ساهمت في إعادة تشكيل أنماط الحكم، في الوقت الذي تطالب فيه الشعوب بالسيادة وتعمل على بناء مستقبل أكثر استقلالية.

صرّح رئيس بوركينا فاسو، إبراهيم تراوري، في خطاب له عام 2023:

**"لا نطلب من أحد أن يتدخل
ليقرر مصيرنا. لقد قرر الشعب
البوركيني أن يناضل - أن يناضل
ضد الإرهاب من أجل تحسين
التنمية في بلاده."**

— إبراهيم تراوري



شاهدوا سلسلة أصوات من الساحل

